



EURO-MEDITERRANEAN HUMAN RIGHTS NETWORK
RÉSEAU EURO-MÉDITERRANÉEN DES DROITS DE L'HOMME
الشبكة الأوروبية - المتوسطية لحقوق الإنسان



تنظم

المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)

بالشراكة مع

المركز اللبناني لحقوق الإنسان

و

الجمعية اللبنانية لحقوق الإنسان

وبالتعاون مع

الشبكة الأوروبية و المتوسطية لحقوق الإنسان

و

الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان

ندوة حوارية حول

"الحق في العمل للاجئين الفلسطينيين في لبنان"

أوتيل كراون بلازا - الحمرا - الشارع الرئيسي
الجمعة 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2008 (9:00 صباحاً ولغاية 6:00 مساءً)

ورقة عمل للمناقشة في المحور الثاني بعنوان:

**"إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين وأثرها
في حل النزاعات وتعزيز الأمن والاستقرار"**

أعد الورقة: الدكتور فرج كرياج
أستاذ جامعي باحث اجتماعي وحقوق
عضو مكتب سياسي لحزب الكتائب اللبنانية

اعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للاجئين الفلسطينيين واثرها في حل النزاعات وتعزيز الامن والاستقرار

سيداتي سادتي

قبل ان اتطرق الى جوهر الموضوع اتوقف عندما ورد في الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر في 1948/12/10 في المادة الثانية: "لكل إنسان حق التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية كافة دون أي تمييز كالتمييز بسبب العنصر او اللون او الجنس او اللغة او الدين او الراي السياسي او اي راى اخر او الاصل الوطني او الاجتماعي او الثروة او الميلاد او اي وضع اخر دون اي تفريق بين الرجال والنساء..." وفضلا عما تقدم فلن يكون هناك اي تمييز اساسه الوضع السياسي او القانوني او الدولي للبلد او البقعه التي ينتمي اليها الفرد سواء كان هذا البلد او ملك البقعه مستقلا او تحت الوصاية او غير متمتع بالحكم الذاتي او كانت سيادته خاضعه لاي قيد من القيود.

اما المادة السادسة فتقول: "ولما كان من الضروري ان يتولى القانون حماية حقوق الانسان كي لا يضطر المرء آخر الامر الى التمرد على الاستبداد والظلم". "يولد جميع الناس احرارا متساوين في الكرامة والحقوق وقد وهبوا عقلا وضميرا وعليهم ان يعامل بعضهم بعضا بروح الاخاء."

اي نحن من ذلك؟ وهل ينطبق ما ورد على الوضع الراهن؟

ان حقوق الانسان هي مجموعة الحقوق الطبيعية التي يمتلكها الانسان واللصيقة بطبيعته والتي تظل موجودة وان لم يتم الاعتراف بها بل اكثر من ذلك حتى لو انتهكت من قبل سلطة ما مما يعني ان مفهوم حقوق الانسان يقع خارج وفوق اطر القانون الوضعي ويعني ايضا كل ما تحتاجه الطبيعة الانسانية.

- حد ادنى من الامن المادي.
- حد ادنى من الحماية الصحية.
- حد ادنى من امكانية الوصول الى العلم والثقافة.
- حد ادنى من امكانية ايجاد عمل مدفوع.

واستنتاجا نقول ان للانسان كيانا ذاتيا وانه بفعل طبيعته البشريع يمتلك حقوقا يتوجب احترامها وحمايتها، ولكن كون الانسان جزء من جماعة يقف خضوعه لبعض القيود والواجبات.. اذ لا بد لكل مجتمع ايا كان نوعه وايا كانت درجة تطوره من نظام يحكمه ومن سلطة تتولى قيادته، فكيان الانسان لا يتحقق إلا بمعيشته في دولة.

الوضع الفلسطيني في لبنان:

1. ان ميثاق الامم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان لم يوضعا قبل الحروب المدمره التي ازلت دولا واوجدت اخرى على الخريطة العالمية... ولم تكن الحروب لولا طمع وجشع واستبداد وظلم.. ولا يظنن احد بان الحروب قد انتهت فالحروب واقع مستدام طالما ان هناك ميل لسيطرة القوي على الضعيف، ولا يظنن احد ان هناك حلا للنزاعات وتوطيدا للامن والاستقرار ما لم يتخلى الانسان (كإنسان) عن الانانية وما لم يتم انفتاح الأنا على الآخر.. ولا يظنن احد بان هناك استقراراً اقتصاديا واجتماعيا ما لم يكن هناك استقرار سياسي..

2. لا شك ان الاحداث المؤلمة والمريرة التي مرت على لبنان تركت انعكاسا سلبيا على لبنان واللبنانيين حيث ان الكلام عن حقوق وحرريات في بلد يموت فيه الانسان مجانا وصدفه يعد في نظر البعض نوعا من السفسة القانونية التي لا طائل تحتها... لكن هل نبقى في الماضي ونحياه، هل ندفن انفسنا مع التاريخ ام نمر على التاريخ، هل نتصنم ونوقف عقارب الساعة... ام ننفض عنا غبار الايام السوداء ونتسلح بسلاح المحبة والايمان والتوافق والتفاهم بطريقة حضارية.

نحن طويينا الصفحة الى غير رجعة بعد لقاء المصارحه والمصالحه والاعتزاز...

نحن ننظر كما كنا دوما الى فلسطين الابية، الى فلسطين الجريحه، الى فلسطين المقاومة، الى فلسطين الشهادة، الى فلسطين المغتصبه، الى فلسطين الاطفال والشيوخ والمرضى والمسجونين والمعرضين للموت كل يوم. نحن اول من دافع عن الحقوق الفلسطينية من على منابر الامم المتحدة وقد دفعنا الثمن غاليا ولم نأبه لأثمان تدفع مهما ارتفعت في سبيل شعب ووطن استبيح دمه وُدُنست ارضه. ولا مئة ل احد بأن يدافع عن حقوق الشعب الفلسطيني من الموقع الذي هو فيه من اعلى منبر، الى الحديث في السهرات.

ايها السيدات والسادة

3. الذات الفلسطينية مرت بمراحل عدة في الواقع اللبناني:

- أ. من القوة الى الضعف ومن الواقع الى القوة
- ب. التجارب المرة دفعت الجميع الى الاعتاض
- ج. حالة البؤس فنابل موقوته... نعم أنا الكتائبي اقول ذلك وان سعيد بأن اتكلم من على منبر المنظمة الفلسطينية لحقوق الانسان ولأقول: العدالة الاجتماعية من حق الجميع ونحن في حزب الكتائب ومنذ تأسيسه نناضل من اجل العدالة الاجتماعية لاننا نعي تماما بأن الحالة الاقتصادية المتردية تتعكس سلبا على الوضع الامني ليس المحلي فحسب بل على الصعيد الدولي العالمي ونعي تماما بأن لا استقرار سياسي ولا استقرار امني ولا استقرار اجتماعي خارج اطار الدولة، لذلك كان همّ الحزب الاول هو مشروع الدولة، فالدولة هي الضامن الاول والوحيد، ولقد سقط شهداؤنا الواحد تلو الاخر وروا بدمائهم 10452 كلم² دفاعا عن مشروع الدولة القوية. والوزير الشهيد بيار الجميل استشهد لانه حمل مشروع الدولة فغاب وغاب معه مشروع السنوات العشر والرئيس الجميل الذي تعولم شعاره "اعطونا السلام وخذوا ما يدهش العالم"
- د. تسييس المطالب الاجتماعية الفلسطينية
- هـ. الصراع بين الاصوليات والاعتدال
- و. اضطراب الذات نتيجة عدم توازن الانا والاخر، وبين الواقع المتعدد النفوذ والمرجعيات المحورية..

ايها السيدات والسادة

سوف لن اتعرض لموضوع الحق في العمل للاجئين الفلسطينيين في لبنان، وانما اقول واؤكد اننا داعمون لكل المطالب المحقه وهي محقة مؤيدا ومناضلا فيما ورد في ميثاق الامم المتحدة لحقوق الانسان: "ان نؤكد من جديد ايماننا بالحقوق الانسانية للانسان وبكرامة الفرد وبما للرجال والنساء والامم كبيرها وصغيرها من حقوق متساوية".

لذلك ارى انه من الواجب النظر بشكل ايجابي لاعطاء الفلسطينيين حقوقهم المدنية فهو حق طبيعي تمليه الواجبات الوطنية والقومية فضلا عن القوانين الدولية.

وختاما اقول:

لا شك من ان امورا كثيرة بحاجة الى تصحيح وتقويم ومعالجة لكي تستقيم الامور وسوف لن يتم ذلك بين ليلة وضحاها وانما يجب ان يعقد العزم وتصفوا النوايا وان نتسلح بالشجاعة والجرأة والمنطق وان ننظر بمنظار واحد ليستقيم الاعوجاج، وان نقرا بلغة واحدة لنفهم بعضنا بعضا وان نركب مركبا واحدا لنصل الى شاطئ الامان وذلك بان نفتح ورشة عمل دائمة مستمره دون التقيد بزمان ومكان وفي حال انعقاد شبه دائم للتوصل الى رفع الظروف المعيشية القاسية واطاعة في سلم اولوياتها بسط سلطة الدولة الشرعية على مجمل الاماكن الخارجه عن القانون... ونحن على يقين بان ما نلمسه اليوم من وعي عند القيادات الفلسطينية واللبنانية وبخاصة فخامة الرئيس ميشال سليمان.. ونحن نستبشر خيرا بهذا الوعي وبهذا الدور وخير دليل اننا موجودون هنا لنبدأ خطوة الالف ميل..

فالحالة الاقتصادية والاجتماعية ليست بنت الساعة بل معالجتها تكون بالتخطيط والدراسات ودعم المؤسسات الدستورية الشرعية كي تقوم بواجباتها وتحمل مسؤولياتها وكونوا على يقين بأن لا امن ولا استقرار دون تأمين لقمة العيش غير المغموسه بالقهر والذل والمهانة وكونوا على يقين بأن لا استقرارا اقتصاديا ومعيشيا ولا اجتماعيا دون امن مستتب..

فالحالتان مترابطتان بعضهما ببعض تكمل كل منهما الاخر على امل العودة الى تراب الوطن المقدس.

عاشت فلسطين

عاش لبنان

د. فرح كيراج

أستاذ جامعي باحث اجتماعي وحقوقى

عضو مكتب سياسي لحزب الكتائب اللبنانية

2008/11/28